

تركيز مدنيات - شتاء 2016

التوجهات الاقتصادية- الاجتماعية بخصوص تعريف الدولة الديمقراطية:

التوجه الديمقراطي الليبرالي:

1. يشدد على قيمة الحرية حتى لو كان ذلك على حساب المساواة الاقتصادية- الاجتماعية
2. تدخل الدولة في المجال الاقتصادي - الاجتماعي حسب التوجه الليبرالي يكون محدوداً، فقط لتلبية احتياجات أساسية. ويشجع المنافسة الحرة في المجال الاقتصادي.
3. يعتبر الفرد في المركز وليس المجتمع.

التوجه الديمقراطي الاجتماعي:

1. يشدد على قيمة المساواة في المجال الاقتصادي- الاجتماعي، حتى لو كان ذلك على حساب قيمة الحرية.
2. الدولة يجب أن تتدخل في مجريات الأمور في المجال الاقتصادي - الاجتماعي بهدف تقليص الفجوات.
3. يعتبر المجتمع في المركز وليس الفرد.

أوجه التشابه بين التوجهين- الليبرالي والديمقراطي الاجتماعي

1. كلاهما يؤمنان بالمساواة السياسية.
2. كلاهما يوافقان على مبدأ الحرية و قدسية حقوق الفرد.
3. كلاهما يرغبان في تحقيق قدرات الفرد حسب توجههما.

العولمة

تعريف المصطلح :

العولمة هي : منظومه من العمليات العالمية , والتي بموجبها تتم عملية نقل للأشخاص , المنتجات , الخدمات , والأفكار بسرعة من مكان الى آخر و دون أن يعيق هذا الانتقال البعد الجغرافي أو الحدود . بهذه الطريقة تنتج أجهزة اقتصادية واجتماعية دولية متداخلة ومنتظمة التي تشجع على خلق علاقات دولية وتأسيس مجتمعات دولية وهيئات عالمية متعددة الدول . لهذه العملية (العولمة) تأثير على الجهاز الاقتصادي , السياسي الثقافي والاجتماعي في دول العالم المختلفة . إن ظاهرة العولمة هي ظاهرة واسعة التي تنطبق إلى معظم مجالات الحياة في العالم الحديث , وذات تأثيرات بعيدة المدى.

تؤثر العولمة على المجالات التالية:

الهجرة , المجتمع والاقتصاد : تخلق العولمة ظاهرة الهجرة من أجل العمل , أشخاص ينتقلون من دولة إلى دولة بهدف العمل والبحث عن مصادر رزق . هذه الظاهرة قد تؤدي إلى تغيير التوازنات الديموغرافية للدولة التي يتم الهجرة إليها وتؤثر على مبنى سوق العمل في الدولة نفسها . من ناحية أخرى فان مواطني كل دولة يستطيعون الهجرة الى دول أخرى بهدف تحسين جودة حياتهم أو تحقيق قدراتهم بصورة أفضل .

الثقافة : تساهم العولمة في التقارب بين الثقافات وحتى توحيد الثقافات وهذا نتيجة لتوفر وسائل الاتصال والربط الدولي . من ناحية أولى يخلق هذا الأمر علاقات دولية ويحول العالم الى " قرية عالمية " التي تتقاسم ثقافة مشتركة ومن ناحية أخرى هناك من يشعر انه تم المس بثقافته وحتى محوها تماما , مما يجعلهم يطالبون بالدفاع عن ثقافتهم المحلية . في كثير من الأحيان قد نجد ثقافة " عالمية محلية (جلوكال) أي الدمج بين جوانب دولية وجوانب محلية في الثقافة .

المجتمعات الدولية : تشجع العولمة انتاج هيئات دولية في الاقتصاد وفي مجالات وأخرى وتزيد من قوتها – حتى امام الحكومات والدول . الهيئات الدولية الاقتصادية والسياسية تسهل التجارة , واتخاذ القرارات على النطاق العالمي , من ناحية أخرى فإن للهيئات الدولية تأثير كبير على سياسة الحكومة , عادة بصورة تناقض مصلحة المواطنين .

القانون دولي : تلزم العولمة وتشجع خلق معايير قانونية وقضائية بين الدول والأفراد في الدول المختلفة , القواعد القضائية تتطلب ترتيب العلاقات الاقتصادية والأمنية بين الدول المختلفة من أجل تسوية الخلافات الدولية . ومع هذا قد يمس القانون الدولي باستقلالية الدولة والحكم بداخلها مما يجعل الدولة والمواطنين بداخلها يخضعون لقوانين لم يسنها منتخبهم .

دولة القومية : تشكل العولمة سيرورة (عملية) مناقضة لدولة القومية وقد تضعفها , لأن نتائج العولمة قد تضعف التضامن بين المواطنين وتمس بدولة القومية ومن ناحية أخرى تؤكد العولمة أهمية دولة القومية في الحفاظ على الثقافة المحلية وحماية المصالح المشتركة للمواطنين وتقوي دور الدولة كممثلة للشعب .

مبادئ النظام الديمقراطي

مبدأ حكم الشعب: يعني أن الشعب هو السيد / الحاكم وصاحب القرار في الدولة ومصدر جميع الصلاحيات. وتنتم إدارة شؤون الدولة بواسطة المواطنين (من خلال ممثلين ينتخبهم الشعب)

تعريف الديمقراطية المباشرة: هي حكم الشعب بدون وسطاء او ممثلين او نواب. وفي هذه الديمقراطية كل الشعب يشترك في الاجتماعات الشعبية وفي اتخاذ القرارات.

تعريف الديمقراطية الغير مباشرة: هي حكم الشعب بواسطة ممثلين او نواب ينتخبهم المواطنون كل فترة زمنية معينة لكي ينوبون عنهم في الحكم ويستطيع المواطنون اسقاطهم وتبديلهم كل فترة زمنية معينة.

لماذا لا يمكن تحقيق الديمقراطية المباشرة في عصرنا هذا؟ فقط نستطيع تحقيق الغير مباشرة-التمثيلية:

1. كبر عدد السكان لا يتيح جمع كل المواطنين لاتخاذ القرارات (لذلك هناك حاجة لعدد محدد من الممثلين)
2. كمية المعلومات والمعرفة الأزمة لاتخاذ القرارات في المسائل المختلفة هي هائلة، ولا يملك معظم الجمهور القدرة على اكتسابها طوال الوقت. (لذلك هناك حاجة لممثلين يكرسون وقتهم لاكتساب هذه المعرفة)
3. تعقيد المشكلات التي على الدولة الحديثة مواجهتها توجب توفر التأهيل والمهارة المهنية التي يفتقر إليها معظم الجمهور. (لذلك هناك حاجة لممثلين مهنيين وذوي مؤهلات إدارية).

الاستفتاء العام: هو سؤال تطرحه الحكومة لأخذ رأي الشعب حول موضوع مهم او قضية مصيرية والاجابة عليه تكون بنعم او لا فقط. ويعتبر الاستفتاء طريقة لتحقيق الديمقراطية المباشرة في العصر الحديث.

إدعاءات لكل من معارضى ومؤيدى الإستفتاء العام (الشعبى)

آراء المؤيدين:

1. الإستفتاء يمكّن الشعب بأكمله المشاركة في القرارات الهامة للدولة وهذا يعبر عن حكم الشعب وسيادة الشعب 2. بواسطة الإستفتاء تعطى إمكانية أكثر للتعبير عن الرغبة الحقيقية للشعب، وهذا من شأنه أن يعزز من موقف الحكومة في مواضيع مركزية مختلف عليها.

آراء المعارضين:

1. الإستفتاء العام يمس بصلاحيات السلطة الحاكمة ،لأنه يتوجه مباشرة إلى الشعب وبذلك يلتف حول صلاحية السلطة المنتخبه وهذا تعبير عن عدم الثقة بالمؤسسات المنتخبة والديمقراطية.
2. لا يمكن إجراء إستفتاء شعبي في كل موضوع، لأن الشعب لا يملك المعلومات الكافية في كل المواضيع.
3. الإستفتاء الشعبى يمكّن حسماً بين (نعم) و(لا) ، بينما القضايا التي يجب حسمها هي قضايا معقّدة، ولا يمكن حسمها (بنعم) أو (لا)

انواع أنظمة الحكم الديمقراطية- الغير مباشرة (البرلمانى – الرئاسى)

مميزات النظام البرلمانى:

1. الشعب ينتخب البرلمان ، ومن البرلمان تنتخب الحكومة ورئيسها.
2. الحكومة تحتاج إلى ثقة أعضاء البرلمان ويستطيع البرلمان إسقاطها.
3. الحكومة مسؤولة عن أعمالها أمام البرلمان.
4. قسم من الوزراء يكونوا أعضاء برلمان.

مميزات النظام الرئاسي:

1. الشعب ينتخب رئيس الدولة مباشرة والرئيس يرأس الدولة والحكومة معاً. (الشعب ينتخب أيضاً البرلمان)
2. الرئيس يعين الوزراء حسب رغباته وهم ليسوا أعضاء برلمان.
3. الرئيس يحدد سياسته دون خوف من حجب الثقة عنه وعن حكومته. (البرلمان يملك العديد من الصلاحيات التي تحد من نفوذ الرئيس)

مبدأ التعددية: يعني الاعتراف من قبل الدولة والمواطنين بحق وجود الآراء ووجهات النظر المختلفة في المجتمع، والاعتراف بحق المجموعات المختلفة بالتعبير عن الاختلاف بينها، كذلك حقها في الانتظام في مختلف الأطر من أجل تحقيق حقوقها ومصالحها.

أهمية مبدأ التعددية في النظام الديمقراطي

1. الاعتراف بحق وجود الآراء ووجهات النظر والمصالح المختلفة.
2. الاعتراف بحق المجموعات في الدولة في التعبير عن الاختلاف بينها.
3. الاعتراف بحق المجموعات في الانتظام في مختلف الأطر وبوجود منافسة حرة بينها.

مبدأ التسامح: يعني الاستعداد لتقبل المختلف والمغاير واحترام الرأي الآخر حتى لو كان غير مقبول. والسماح من قبل الدولة والمواطنين للمجموعات المختلفة والأفراد أصحاب الآراء المختلفة أن يعبروا عن آرائهم.

أهمية مبدأ التسامح في النظام الديمقراطي :

1. بفضل التسامح ينال الفرد والجماعة الحقوق في الدولة مثل حرية التعبير عن الآراء المختلفة، وحرية انتظام كل مجموعة، والاختلاف والمساواة بين الأفراد والمجموعات المختلفة.
2. التسامح يتيح المنافسة الحرة ويسمح بعرض الآراء المختلفة حتى ولو كانت غير مقبولة، وهكذا تنشأ سوق حرة من الآراء ليتعرف عليها المواطنون ويتفحصوها.
3. التسامح يساهم في استقرار السلطة والمجتمع. بحيث انه يتيح اجراء نقاش حر بين المجموعات المختلفة ويمنع ظهور حركات مقاومة سرية

مبدأ التوافقية (الإجماع): يعني أن جميع الأطراف المختلفين في المجتمع التعددي، يتفقون على مواضيع مركزية مثل حدود الدولة وشكل نظام الحكم ومستقبل مشترك وتقبل الحكومة المنتخبة بصورة شرعية.

أهمية مبدأ التوافقية وضروريته لقيام مجتمع تعددي في الدولة الديمقراطية :
لكي تتمكن المجموعات المختلفة أن تعيش مع بعضها البعض من دون فوضى وتحافظ على التعددية وعلى إستقرار الدولة. ولذلك من الضروري ان توافق كل المجموعات على مواضيع مركزية مثل شكل نظام الحكم وقواعد اللعبة السياسية.

واجبات الإنسان كإنسان: (إليك بعض الواجبات)

1. من واجب كل إنسان الاعتراف بحق كل فرد آخر من أبناء المجتمع في تحقيق حقوقه الطبيعية.
2. من واجب كل إنسان تجنب المس بتحقيق حقوق كل إنسان آخر.
3. من واجب كل إنسان التصرف بتسامح تجاه كل إنسان آخر.

واجبات الإنسان كمواطن: (إليك بعض الواجبات)

1. على المواطن أن يكون مخلصاً للدولة.
2. على المواطن الإنصياع للقانون.
3. على المواطن دفع الضرائب.

تعريف حقوق الإنسان والمواطن: هي حقوق طبيعية أساسية لكل إنسان، والدولة مجبرة أن تعترف بها وتحققها.

1. الحق في الحياة والأمن وسلامة الجسد: يعني أنه لكل إنسان الحق في الدفاع عن حياته من أي إصابة بجسمه. ومن واجب الدولة حماية حياة المواطنين بواسطة قوانين تمنع القتل والعنف وتوفر لهم الأمن بواسطة قوى الأمن.

2. الحق في الحرية (بشكل عام): يعني حق كل شخص التحكم بحياته والعمل حسب رغباته واهوائه.

3. حق حرية التنقل: من حق الإنسان التنقل بحرية من مكان الى آخر دون أن يمنعه أحد.

4. حق حرية المعرفة/الحق في الحصول على المعلومات/حق الجمهور في المعرفة:

لكل إنسان ومواطن الحق في المطالبة بمعرفة المعلومات عن سلطات الحكم، ليتمكن من مراقبة وإنتقاد نشاطات سلطات الحكم.

5. الحق في الخصوصية/الحق في ستر الحياة الشخصية:

من حق كل إنسان أن يعيش دون فضح أو كشف اغراضه الشخصية أو تدخل في حياته بدون موافقة صريحة منه.

6. الحق في التملك: لكل إنسان الحق في الحفاظ على ممتلكاته الخاصة التي جمعها (مادية

كانت أو روحانية) أو التي حصل عليها أو كسبها دون الخوف من أن تسلب منه وحقه الاستفادة منها والتمتع بها.

الحق في التملك الروحاني: يعني أن كل إبداع (إختراع، إنتاج) يبدعه الإنسان هو من ممتلكاته ومن حقه التمتع به، ولا يمكن إستعماله أو المس به وتغييره بدون إذن من المبدع.

7. الحق في الكرامة: لكل إنسان الحق في عدم التعرض للمعاملة المهينه والمذلة.

8. الحق في السمعة الحسنه لكل إنسان الحق في عدم تشويه سمعته وعدم المس بها بدون مبرر. وان لا تنتشر عنه اموراً ليست صحيحة وتسبب له ضرراً

9. الحق في حرية مزاوله العمل: كل إنسان حر في إختيار مهنته وتوفير رزقه في المكان والطريقة التي تحلو له،ولا يمكن منعه من ذلك.

10. حرية الضمير: لكل إنسان الحق في تبني قيم خلقية من مصادر مختلفة،سواءً مصادر دينية أو علمانية أو شخصية أو إجتماعية.

11. حرية التعبير عن الرأي : كل فرد له الحق في التعبير عن آرائه ومعتقداته ومشاعره وتفضيلاته بطرق مختلفة مثل: الكلام أو السكوت أو الإضراب أو المظاهرات..وتعني أيضاً أن كل فرد كمواطن يحق له أن يطالب بالحصول على معلومات حول السلطات الحاكمة.

12. حرية الإنتظام: حق كل شخص في الإجتمع والإنتظام ضمن مجموعة معينه ،أي من حق أي شخص أن ينضم لإي منظمة أو حزب أو يؤسس منظمة أو حزب ويناضل من أجل أهداف منظمته أو حزبه.

13. حرية الديانة : حق وحرية كل شخص أن يعتنق ديانته معينه ويمارس شعائرها.

14. الحرية من الدين: حق وحرية كل شخص أن لا يؤمن بالله ويشكك في الدين ويتحرر من الدين.

15. الحق في المساواة أو مبدأ المساواة

مبدأ المساواة يعني تعامل الدولة والمجتمع بمساواة مع كل إنسان لكونه إنسان بغض النظر عن ديانته وعرقه وقوميته ولغته ونظريته الفلسفية والسياسية.

المساواة أمام القانون: يعني عدم التمييز بين البشر في الحقوق والواجبات ، فالحقوق تخص كل إنسان بقدر متساو،وأيضاً القانون يطبق على جميع الأفراد في الدولة بالتساوي.

السياسات

سياسة التمييز المرفوض : يعني إعطاء معاملة مختلفة لإناس هم متساوون في نوعيتهم والإختلاف بينهم لا صلة له بالأمر المعطى. (إما تم التمييز بأسباب الجنس أو اللون أو القومية أو الدين أو المظهر أو الإلتواء السياسي) مثالا على ذلك : عدم قبول عامل عربي للعمل في مصنع يهودي بسبب كونه عربي أو لأنه لم يخدم بالجيش.

سياسة او طريقة التفريق: هي التعامل المختلف مع الأشخاص المختلفين في إحتياجاتهم الخاصة/ مؤهلاتهم/ قدراتهم ،عندما يكون لهذا الإختلاف علاقة بالموضوع، أي أن التفريق هنا تم لإسباب وجيه ومبررة/مقبولة.

سياسة التفضيل المصح: هي سياسة تعامل متحيز او دعم ايجابي لفترة زمنية محددة يهدف إلى تحسين وضع مجموعات إضطهدت من قبل الدولة، وذلك بهدف تقليص الفجوة القائمة بين المجموعات المضطهدة وسائر المجموعات ولضمان تحقيق المساواة بقدر أكبر.

إدعاءات معارضة سياسة التفضيل المصح (إليك ثلاثة إدعاءات)

1. في تطبيق سياسة التفضيل المصح تمس الدولة بمبدأ المساواة وتؤدي إلى تمييز مرفوض.
2. تدخل الدولة عن طريق منح تفضيل مصح يقلل من إرادة أفراد المجموعة المضطهدة لبذل جهد لتحقيق إنجازات.
3. بالإمكان الوصول إلى مساواة أكثر في المجتمع من خلال منافسة الحرة بين المواطنين، لذلك لا حاجة لتدخل الدولة

17. الحق في الإجراء القانوني المنصف: من حق الإنسان أن يحصل على حماية من مسّ غير مبرر خلال محاكمته.

الأحكام التي حددت في القانون لضمان تحقيق الحق في الإجراء القانوني المنصف

1. عدم سجن شخص أو فرض غرامة عليه بدون محاكمة
2. من حق كل شخص معرفة تهمة والنظر في لائحة الاتهام ليعرف كيف يتصرف لئلا يدين نفسه.
3. من حق كل شخص أن يمثل قضائياً بواسطة محام ومن واجب الدولة توكيل محامياً لمن لا يملك اجرة محام. 4. يمنع اعتقال شخص أكثر من 24 ساعة بدون أمر تمديد من قاض.
5. لا يجوز تفتيش بيت شخص من قبل الشرطة بدون أمر من قاض.
6. يحق لكل متهم أن يستأنف على قرارات محاكم صدرت ضده إلى محاكم أعلى.
7. يجب أن ينظر في المحاكم قضاة مستقلون .
8. القانون هو الذي يوجه القضاة في عملهم.
9. الحق في محاكمة علنية-أي ان الاجراء القانوني الذي تتخذه الدولة ضد شخص يكون عرضة للانتقاد العام.
10. الجميع متساوون امام القانون.

الحالات التي يجب ان تكون فيها المحاكمة مغلقة وليست علنية:

1. محاكمة قاصر.
2. قضايا تتعلق بامن الدولة-مثل محاكمات التجسس.

الحقوق السياسية:

1. **حق الانتخاب والترشيح:** لكل مواطن الحق في ترشيح نفسه واقناع جمهور الناخبين بالتصويت له.
2. **حرية الإنتظام:** حق كل شخص في الإجتماع والإنتظام ضمن مجموعة معينة ،أي من حق أي شخص أن ينضم لإي منظمة أو حزب أو يؤسس منظمة أو حزب ويناضل من أجل أهداف منظمته أو حزبه.

المصلحة العامة. (المقصود به ان مصلحة المجتمع أو مصلحة الجميع /الجمهور أهم من

مصلحة الفرد)

الحقوق الاجتماعية:

1. هي حقوق، للدولة القرار في منحها أو عدم منحها وذلك حسب وضعها وتوجهها الاجتماعي-الاقتصادي.

2. تمنح من اجل ضمان رفاهية المواطنين وتقليص الفجوات داخل المجتمع.

1. **الحق في مستوى المعيشة:** يعني حق العيش في مستوى معيشة معقول وإنساني، ويمكن ضمان مستوى معيشته معقول بواسطة تقديم الدعم الحكومي (السوبسيديا) لمنتجات أساسية. إعطاء مخصصات مختلفة للمحتاجين، مثل إكمال الدخل ومخصصات الشيخوخة ومخصصات البطالة.

2. **الحق في السكن:** هو حق كل إنسان في الحصول على المأوى والمسكن الآتقين به. ويمكن إعطاء المساعدة الحكومية بطرق عديدة: بواسطة توفير مساكن شعبية لمن لا يملكون بيتاً وإعطاء هبات سكن وقروض إسكان بشروط مريحة.

3. **الحق في الحصول على الخدمات الصحية-العلاج الطبي:** يعني أن الدولة مسؤولة عن توفير الخدمات الآزمة لمواطنيها للحفاظ على صحتهم، وفي حال مرضهم أو إصابتهم عليها أن تمكنهم من الحصول على العلاج الطبي الآزم ليتعافوا. ويمكن توفير ذلك بواسطة تأمين الصة الحكومي حيث يتيح لغير القادرين مادياً دفع رسوم التأمين الطبي للحصول على العلاج.

4. **الحق في التعليم:** يعني حق كل طفل في الدولة تلقي التعليم وإكتساب معلومات ومهارات شخصية وإجتماعية تتيح له تلبية حاجاته مستقبلاً.

5. **الحق في الحفاظ على حقوق العمال وظروف العمل:** يشمل هذا الحق مركبات مثل وضع حد أدنى للأجر وتحديد ساعات العمل وتوفير شروط عمل معقولة والحماية من البطالة وضمان أجر متساو للعمل الواحد.

الفرق بين الحقوق الإجتماعية وحقوق الإنسان والمواطن (الطبيعية)

الحقوق الإجتماعية هي حقوق، للدولة القرار في منحها أو عدم منحها. أما حقوق الإنسان والمواطن فهي حقوق طبيعية أساسية لكل إنسان، والدولة مجبرة أن تعترف بها وتحققها.

هل يمكن للسلطات اشتراط منح الحق بالقيام بالواجب؟

لكل إنسان حقوق طبيعية يولد معها، لذلك حتى وإن لم يقم المواطن بواجباته، لا يمكن للسلطات المس بحقوقه الطبيعية، أي لا توجد علاقة مباشرة بين الحق والواجب. من لم يقم بواجباته تجاه الدولة يمكن معاقبته بفرض غرامة مثلاً وليس حرمانه من حقوقه الطبيعية.

طريقة حل مشكلة التضارب أو التصادم بين الحقوق:

المعادلة والموازنة بين الحقوق المتضاربة: التقابل بين مدى المس بحق وبين مدى المس بالحق الاخر، وتحكيم الرأي في حل يتيح أقصى حماية للحقين مع أدنى حد من المس بكل منهما.

حقوق الاقليات

هي حقوق خاصة، تمنح لمجموعات خاصة (سواء كانت دينية، قومية، عرقية وثقافية) لتتمكن هذه المجموعات\ الاقليات الخاصة من المحافظة على هويتها الخاصة ومميزاتها الخاصة. مثال: اعتبار لغة الاقلية لغة رسمية في الدولة، وحق الاقلية اللغوية التعليم بلغتهم الخاصة ومنهاج تعليمي خاص بها.

وهذه الحقوق هي :

- حق تقرير المصير
- استعمال اللغة كلغة رسمية
- تطوير برنامج تعليم خاص بالأقلية
- حق ممارسة الشعائر الدينية
- حق التمثيل المناسب في المؤسسات والسلطة .

حقوق الأقلية تختلف عن حقوق الفرد كونها تمنح للفرد أو الإنسان كجزء يتبع إلى أقلية ذات صفات مشتركة بينما حقوق الإنسان فيحصل عليها كونه إنسان قائم بحد ذاته .

التوجهات المختلفة في الدول الديمقراطية بالنسبة للاعتراف بحقوق الأقليات الجماعات :

1. النهج الليبرالي المتطرف : هذا التوجه يعترف فقط بحقوق الانسان ولا يعترف بحقوق الأقليات ,ويمنع الأقليات من ممارسة حقوقها والحفاظ على هويتها الخاصة . مثال على ذلك في فرنسا .

2. النهج الليبرالي المعتدل : هذا التوجه لا يعترف بحقوق الأقلية لكنه لا يمانع من ممارسة حقوقها شرط أن تقوم الأقلية بتمويل نشاطها بمعنى أن الدولة لا تسهم بأي دعم أو تمويل أو ميزانية منها . **أي لا يجبر الاقلية فقدان مميزاتها الخاصة.** مثال على ذلك الولايات المتحدة

التوجه الذي يعترف بحقوق الاقليات : يعترف بحقوق الانسان وحقوق الأقلية ويمنحها ميزانية على حساب الدولة من أجل ممارسة هذه الحقوق والحفاظ على هويتها ومميزاتها الخاصة. مثال على ذلك :في إسرائيل\ كندا\ بريطانيا\ اسبانيا .

الأقليات القومية في إسرائيل.

ما هي الأقلية؟ وما هي الأقليات في إسرائيل؟

الأقلية هي مجموعة من الأشخاص المختلفين عن مجموعة الأكثرية من ناحية قومية أو اثنية، دينية، ثقافية أو لغوية.

في إسرائيل الأكثرية اليهودية هي التي تؤثر على بلورة الحياة العامة. رغم ذلك، تحظى الأقلية على حقوق الإنسان والمواطن وعلى حقوق للمجموعة أكثر على الصعيد الشخصي منه على الصعيد الجماهيري العام، مما يؤدي إلى خلاف بين الأكثرية والأقلية. أبناء الأقليات القومية في إسرائيل هم: العرب، الدروز والشركس.

مكانة الأقليات في الدولة حسب ما ورد في وثيقة الاستقلال.

التزمت دولة إسرائيل في وثيقة الاستقلال بمنح المساواة التامة في الحقوق لجميع مواطنيها يهودا وعربا. حيث يحق للمواطنين العرب التصويت وترشيح أنفسهم لمؤسسات الدولة المنتخبة، ويتمتعون بحرية الانتظام في أحزاب تمثلهم في الكنيست. كما نجد في الوثيقة موقفا خاصا من عرب الدولة، حيث تتعهد بمنحهم "المساواة التامة في المواطنة والتمثيل المناسب في جميع مؤسسات الدولة المؤقتة والدائمة". بالإضافة لذلك فقد جاء في أوامر ترتيبات السلطة والقضاء من عام 1948، بند 1 (أ)، بأنه سيتم "إشراك سكان الدولة العرب الذين يعترفون بدولة إسرائيل في مجلس الدولة المؤقت كما يقرره المجلس".

مبدأ تقييد السلطة:

يعني منع الاستبداد والتعسف من قبل سلطات الحكم التي تتمتع بنفوذ كبير. ولهذا الغرض هناك مؤسسات إشراف ومراقبة رسمية وغير رسمية تراقب وتشرف على السلطات وتفحص إذا كانت هذه السلطات تعمل وفقاً لمعايير ناجحة.

(شرح أهمية الانتخابات) لماذا تعتبر الانتخابات إجراءً مركزي وشرط ضروري لقيام نظام

ديمقراطي

- 1- الانتخابات تعبيراً عملياً عن مبدأ سيادة الشعب ، إذ تعطي للمواطنين قوة إختيار ممثليهم، أو إسقاطهم من الحكم.
2. الانتخابات تضمن التحقيق الواضح والواسع لمبدأ مشاركة المواطنين.
3. الانتخابات تشكل تعبيراً عن قيام الاتفاق الواسع على قواعد اللعبة الديمقراطية المتبعة في النظام الديمقراطي.
4. الانتخابات تمكّن تبديل السلطة كل فترة زمنية معينة وبذلك تقيّد قدرة السلطة على إكتساب القوة والنفوذ.

الانتخابات: تعتبر الانتخابات أداة قيمة لتقييد السلطة, حيث يستطيع جمهور الناخبين بواسطتها مراقبة ونقد المنتخبين وتقييد أعمالهم, ولذلك يستطيع جمهور الناخبين عند قدوم الانتخابات تبديل السلطة التي لم تقم بوظيفتها بشكل سليم

الشروط الضرورية لتحقيق الانتخابات الديمقراطية (الميزات)

1. عامة: أي يمنح الحق لجميع مواطني الدولة المشاركة في الانتخابات وذلك لضمان حكم الشعب.
2. سرية: أي أن يمارس الناخب حقه في الإقتراع دون ان يراه احد. وذلك لضمان عدم الضغوط عليه.
3. متساوية: أي لكل مواطن صوت واحد متساو وذلك بهدف تطبيق مبدأ المساواة.
4. دورية: أي تقام الانتخابات على فترات ثابتة يحددها القانون لكي تفسح المجال لتبديل السلطة وهذا من شأنه الحد في طغيان السلطة.

5. حرية التنافس : التنافس النزيه بين متنافسين او اكثر-يعبر عن حريات اساسية مثل حرية التعبير وحرية الصحافة وحرية الإنتظام السياسي.

طريقة الانتخابات النسبية-القطرية: حسب هذه الطريقة تكون البلاد باكملها قطراً واحداً, ويكون فيها التمثيل في البرلمان نسبياً بحسب نسبة الأصوات التي حصل عليها كل حزب في الإنتخابات بشرط ان يكون قد عبر الحزب نسبة الحسم.

نسبة الحسم : هي عبارة عن نسبة مئوية معينة من اصوات الناخبين الصالحة في الإنتخابات لمجلس النواب, على الحزب الحصول عليها ليحصل على تمثيل معين في البرلمان.

انواع أجهزة الإشراف والمراقبة / اجهزة تقييد السلطة تقييد السلطة:

1.أجهزة اشراف ومراقبة رسمية: هي أجهزة معرفة بموجب القانون ومخولة لان تشرف على اعمال سلطات الحكم وتكون ناقدة لها.

2.اجهزة اشراف ومراقبة غير رسمية: هي جهات او مواطنين او مجموعات ترغب في نقد السلطة بمبادرة منها لضمان عدم خروج السلطة عن صلاحياتها ومن اجل زيادة وعيها.

كيف تقوم أجهزة الرقابة الرسمية بتقييد السلطة

1.**مراقب الدولة:** تقوم مؤسسته بفحص سلطات الحكم في مجالات الإدارة السليمة وشرعية الأعمال ونجاعة ونزاهة أعمال السلطات ونشر تقرير النواقص والأخطاء في أعمال السلطات وهذا من شأنه أن يردع السلطات من القيام بأعمال غير سليمة.

شرح اهمية عملية مراقب الدولة: (اهمية تقرير المراقب)

1. بواسطة تقرير المراقب تستطيع الكنيست وخاصة المعارضة المراقبة والإشراف على اعمال السلطة التنفيذية.

2. يعتبر تقرير المراقب احياناً نواة لتقديم اقتراح حجب الثقة عن الحكومة.

3. تقرير مراقب الدولة يخلق ضغطاً جماهيرياً ومطالبة الجمهور من سلطات الحكم باصلاح النواقص.

4. تسهم مراقبة الدولة في طرح مواضيع ذات اهمية عامة على جدول البحث اليومي, مثل فضائح تمويل الأحزاب مما يؤدي الى معرفة الجمهور ومطالبته بالإصلاح.

2. **مندوب شكاوى الجمهور** : يتلقى ويعالج شكاوى المواطنين الذين يعتقدون أن ان سلطات الحكم قد مست بهم او تجاوزت صلاحياتها وبذلك يلزم سلطات الحكم العمل بموجب القواعد السليمة.

3. **البرلمان**: يقوم البرلمان بتقييد السلطة بالطرق التالية:

أ. بواسطة تشريع يلزم سلطات الحكم بالعمل بموجب القانون الذي يقيد نفوذها.

ب. بواسطة الاستجواب أو الإقتراح لجدول الأعمال، اللذان يكشفان سياسة الحكومة واعمالها ويؤثران على الرأي العام تجاه الحكومة.

ج. بواسطة المعارضة التي تراقب بشكل بشكل مستمر أعمال الحكومة وتعمل على إثارة الجمهور ضد سياسة الحكومة وأعمالها.

د. بواسطة حجب الثقة عن الحكومة - إذ باستطاعة اعضاء البرلمان العمل على إسقاط الحكومة وذلك عن طريق إظهار نواقص الحكومة وإقناع غالبية الأعضاء بالتصويت على إسقاطها وهذا من شأنه أن يعمل على كبح نفوذ وسلطة الحكومة.

4. **الجهاز القضائي**: يفحص قانونية أعمال سلطات الحكم من جهة ومن جهة اخرى يدافع عن حقوق الإنسان والمواطن التي تعتدي سلطات الحكم عليها فتمنع بذلك التعسف والإستبداد.

5. لجنة التحقيق الرسمية: هي لجنة مؤقتة تقام على يد الحكومة للتحقيق في موضوع ضروري وخطير كان لسلطات الحكم ضلع فيه وتسبب في فقدان الثقة بين الجمهور والسلطة. ويقرر تركيبة اللجنة رئيس محكمة العدل العليا ويرأسها قاض يتمتع بثقة الجمهور ولها صلاحية استدعاء شهود والتحقيق مع أي شخص كان وفرض غرامة. وبعد انتهاء التحقيق تنشر استنتاجاتها وتوصياتها ولكن الحكومة غي ملزمة بتطبيق توصياتها.

أجهزة رقابة غير رسمية:

1. وسائل الاتصال: والتي تشمل الراديو والتلفزيون والصحافة-وجميعها تقدم معلومات حول ما يدور في مختلف أذرع السلطة وتكشف الفساد وعدم النجاعة امام الجمهور والذي بدوره يتخذ موقف من الحكومة ويشدد الضغط عليها لتغيير سياستها.

2. الرأي العام: يملك الجمهور قوة تمكنه من التنظيم والإحتجاج والإضرابات والمظاهرات وإرسال رسائل إلى هيئات تحرير الصحف والظهور على شاشات التلفزيون والحديث في الراديو مما يشكل ضغطا على السلطة والتي تخشى ان يحاسبها الجمهور عند الانتخابات فتضطر لتغيير سياستها-وبهذه الطريقة يقوم الجمهور بتقييد السلطة.

3. الفن: يستخدم الفن على إختلاف أنواعه-السينما والمسرح والأدب وحتى الفنون التشكيلية احيانا وسيلة لتوجيه نقد سياسي وإجتماعي للسلطة.

4. الجمعيات التطوعية: هي جمعيات تنتظم بمبادراتها الشخصية وهدفها هو منع سلطات الحكم من المس بحقوق المواطنين وتشرف على طريقة عمل سلطات الحكم.

مبدأ سلطة القانون يعني أن جميع سلطات الحكم وجميع المواطنون في الدولة يخضعون للقانون الذي سنته السلطة التشريعية، أي أن الجميع متساوون أمام القانون وعليهم الإنصياع له ، وسلطات الحكم تملك صلاحية فرض القانون، وان يكون قانون ملائم وديمقراطي.

أهمية سلطة القانون في النظام الديمقراطي:

1. تعتبر سلطة القانون تعبيراً عن الميثاق الإجتماعي القائم بين جميع المواطنين في الدولة، بحيث أن جميع الأفراد والجماعات المختلفة متفقين فيما بينهم على ضرورة قيام الإطار السياسي المشترك.

2. تعطي سلطة القانون مشروعية الحكم-أي إقرار المواطنين بالحكم كمؤسسة إيجابية مرغوبة يجب أن تطاع، لأنها تلتزم بالدفاع عنهم.

الفروق بين تحقيق مبدأ سلطة القانون في النظام الديمقراطي و النظام الغير ديمقراطي.(إليك

ثلاثة

1. في النظام الديمقراطي القانون يسن بعملية تشريعية في البرلمان أي مصدره من البرلمان. بينما في النظام الغير ديمقراطي، القانون مصدره من قادة الحزب الحاكم أو من المجموعة الحاكمة.

2. في النظام الديمقراطي القانون يجب أن يكون قانوناً مناسباً -يعكس القيم الديمقراطية أي لا يمس بحقوق الإنسان وبحقوق الأقلية. بينما في النظام الغير ديمقراطي السلطة فوق القانون وليست خاضعة له ولا يهتما إذا كان مناسباً أو غير مناسب. فالقانون هنا يسلب حقوق الفرد والأقلية ويقمع حرياتهم.

3. في النظام الديمقراطي المواطن والسلطة يخضعون للقانون والقانون يعبر عن الموافقة بينهم. بينما في النظام الغير ديمقراطي السلطة تفرض الإنصياع للقانون بتربية المواطنين على الطاعة العمياء وبالوسائل العنيفة.

السلطة.

الفروق بين الأمر الغير قانوني والأمر الغير قانوني بشكل قاطع:

1. امر غير قانوني هو امر بتنفيذ عمل غير قانوني، لكنه ليس غير اخلاقي. بينما امر غير قانوني بشكل قاطع هو امر الأنصياح له يناقض يناقض القيم الأخلاقية المقبولة وضمير كل انسان عادي.
2. يجب الإنصياح لامر غير قانوني للحفاظ على الإنضباط، لكن يحظر الإنصياح لامر غير قانوني بشكل قاطع لانه ليس اخلاقياً.
3. من لا ينصع لامر غير قانوني يعاقب لانه يجب الإنصياح له حسب القانون، لكن من يرفض الإنصياح لامر غير قانوني بشكل قاطع لا يعاقب لانه يحظر عليه الإنصياح له.

وثيقة الاستقلال.

1- أقسام وثيقة الاستقلال:

- 1- القسم الأول (التاريخي): يتناول هذا القسم تبريرات أو أسباب إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل.
- 2- القسم الثاني (العملي): الإعلان عن إقامة دولة إسرائيل، حيث يتم تحديد اسم الدولة وسلطات الحكم المركزية للدولة ومجلس الدولة المؤقت والحكومة المؤقتة، وأيضاً مميزات كدولة يهودية.
- 3- القسم الثالث (التصريحي): تصريح بالأسس اليهودية والديمقراطية التي سوف تدار الدولة حسبها – الأسس الداخلية للدولة والأسس الخارجية للدولة: دولة تستوعب الهجرة، ذات طابع ديمقراطي، تحافظ على الأماكن المقدسة لجميع الديانات وهي حريصة على تنفيذ ميثاق الأمم المتحدة. في هذا القسم يوجد تفصيل كذلك لكل التصريحات والتوجهات إلى الهيئات والدول المختلفة (الأمم المتحدة، الشعب العربي الذي يسكن الدولة، الدول العربية المجاورة ويهود الشتات) بهدف توطيد الاعتراف بقيام الدولة التي تم تأسيسها .

2- ما هو حق الشعب اليهودي في إقامة دولة إسرائيل كدولة القومية اليهودية حسب

الوثيقة؟

القسم الأول في الوثيقة يعرض الشرعية في حق الشعب اليهودي أن يقيم دولة يهودية في "أرض إسرائيل". الوثيقة تعرض وتفصل خمسة أنواع من التعليقات والتبريرات في إقامة الدولة اليهودية:

نوع التبرير	التفسير	الاقتباس
التبرير الطبيعي	حق الشعب اليهودي ككل الشعوب في إقامة دولة (حق تقرير المصير)	"انه من الحق الطبيعي للشعب اليهودي في أن يكون ككل شعب مستقلا في دولة ذات سيادة"
التبرير التاريخي	سرد أحداث تاريخية وقعت في الماضي تربط الشعب اليهودي بأرض إسرائيل	"نشأ الشعب اليهودي في أرض إسرائيل وفيها اكتملت صورته الروحانية والدينية والسياسية"
تبرير يتعلق بالحركة الصهيونية	النشاط السياسي للحركة الصهيونية في إعادة الشعب اليهودي لوطنه التاريخي	"بعد أن هجر الشعب اليهودي بالقوة حافظ على إخلاصه لهذه الحركة"
حق الشعب اليهودي في العيش بأمان	الشعب اليهودي عانى من ملاحقات عنصرية من قبل الحركات اللاسامية والنازية	"إن المحرقة النازية عادت وأثبتت ضرورة حل مشكلة الشعب اليهودي المحروم من الوطن"
شرعية دولية	تصريحات ومواثيق دولية التي تمنح الشرعية في إقامة الدولة اليهودية	"في 29\11\1947 أقرت الأمم المتحدة قرار يلزم إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل"

4- ما هي أهمية وثيقة الاستقلال:

- 1- هذا تصريح لجميع شعوب العالم على إقامة الدولة، وهذا هو المستند الأول للدولة الجديدة.
- 2- تعكس الوثيقة طابع دولة إسرائيل كدولة يهودية وكدولة ديمقراطية، التي تعتمد على قيم الحرية والمساواة.
- 3- تقر الوثيقة أن دولة إسرائيل هي دولة اليهود الذين يعيشون فيها كمواطنين، وكذلك هي دولة يهود الشتات. تقر الوثيقة كذلك أن دولة إسرائيل هي دولة الأقليات التي يعيشون فيها كمواطنين.
- 4- تتضمن الوثيقة تعليمات عملية مهمة، مثل تحديد موعد للانتخابات، الالتزام بإنشاء دستور وإقامة مؤسسات حكم مؤقتة، لذلك لها قيمة دستورية وقانونية لوضع الأسس للدولة العتيدة.

4- ما هي مميزات دولة إسرائيل حسب ما وردت في وثيقة الاستقلال؟

مميزات دولة إسرائيل حسب الوثيقة تركز على أساسيين:

أ- دولة إسرائيل هي دولة يهودية.

العبارات التي وردت في وثيقة الاستقلال والتي تعبر عن الالتزام بالطابع اليهودي لدولة إسرائيل:

- الدولة معرفة كدولة يهودية.
- ستكون دولة إسرائيل مفتوحة الأبواب للهجرة اليهودية.
- للشعب اليهودي رباط ديني بدولة إسرائيل.
- دولة إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي.
- اسم الدولة - إسرائيل يعبر عن كونها دولة يهودية.
- للشعب اليهودي حق طبيعي على الدولة

ب- دولة إسرائيل هي دولة ديمقراطية تؤمن بالمساواة لجميع مواطنيها.

في وثيقة الاستقلال وردت عبارات تعبر عن الطابع الديمقراطي لدولة إسرائيل مثل:

- تتأسس الدولة على أسس الحرية\ العدالة\ السلام.
- تحقق المساواة التامة في الحقوق اجتماعيا\ سياسيا لجميع مواطنيها دون تمييز في الدين\ العرق\ الجنس.
- تضمن الدولة حرية الديانة\ الضمير\ اللغة\ التعليم\ الثقافة.
- تحافظ الدولة على الأماكن المقدسة لجميع الديانات.

- تدار الدولة بواسطة مؤسسات منتخبة.
- تمنح الدولة للمواطنين العرب مواطنة كاملة ومتساوية وعل أساس تمثيل ملائم.

5- إلى من تتوجه الوثيقة وما الهدف من هذا التوجه؟

الهيئة أو الجهة التي تتوجه إليها الوثيقة	هدف التوجه
الأمم المتحدة	لمساعدة دولة إسرائيل على الاندماج في شعوب العالم، وتطبيق القرار 181 الذي أصدرته عام 1947 حول إقامة دولة يهودي في أرض إسرائيل.
عرب الدولة – المحليين	لضمان عدم معارضتهم لإقامة الدولة من خلال تعهد الدولة بمنحهم الحقوق المدنية المتساوية ومنحهم التمثيل في كافة مؤسسات الدولة.
الدول العربية	لمنع الحرب وضمان السلام.
يهود الشتات	لتشجيعهم على الإسهام في إقامة الدولة من خلال الهجرة إليها وتقديم التبرعات لها.

- معاني مختلفة لدولة القومية:

- 1- ما هي الدولة؟: الدولة هي عبارة عن منظمة التي تدير سلطة ثابتة على مجموعة سكان معرفة (التي تتكون من مواطنين ومن سكان ليسوا بمواطنين) في إطار مساحة معرفة. استمرارية كيان الدولة متعلقة بقدرة الدولة على ممارسة سيادتها. ما هي السيادة؟: استقلالية، أي قدرة السلطة على تنفيذ وظيفتها، أي إقرار ما هي سياستها الداخلية، وما هي سياستها الخارجية، وتفعيل هذه السياسات. للدولة ذات السيادة توجد القدرة على تشريع القوانين وتطبيقها، والقدرة على حماية الدولة والمحافظة على استقلاليتها.

مميزات الدولة ذات السيادة



سلطة	مساحة إقليمية	سكان	استقلالية سيادة	اعتراف دولي
------	---------------	------	-----------------	-------------

- **السلطة:** هيئة تتحكم بواسطة مؤسساتها، وينطبق ذلك على المساحة وعلى السكان.
- **المساحة الإقليمية:** مساحة معرفة ضمن حدود واضحة. تشمل جواً وبراً وبحراً (مياهاً إقليمية).
- **السكان:** يجب أن يكون في كل دولة سكان ثابتون يتمتعون بمكانة قانونية متعارف عليها، معظمهم مواطنون وأقلية تقيم بشكل دائم في الدولة.
- **الاستقلالية:** تملك الدولة حرية التصرف في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية دون الخضوع لدولة أخرى.
- اعتراف دولي:** لكي تكون للدولة سيادة يجب أن تحصل على اعتراف دولي من الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة.
- 2- ما هي المجموعة الإثنية؟:** هي مجموعة اجتماعية كبيرة يوجد لأعضائها أسس مشتركة كاللغة، الأصل، العادات، التاريخ وأحياناً الدين. هذه المركبات مولودة وليست إرادية، اثنية. هذه المجموعة لا تسعى إلى تقرير مصيرها أو إقامة دولة خاصة بها، مثال على ذلك **الشركس والدروز في إسرائيل**.
- 3- ما هي المجموعة القومية؟:** هي مجموعة اجتماعية كبيرة لهل أسس مشتركة، لا إرادية كاللغة، الأصل، العرق التاريخ وأحياناً الدين، وكذلك أسس مشتركة إرادية (اختيارية) كالأيدولوجية والقيم. هذه المجموعة تطمح وتسعى إلى حق تقرير مصيرها في إطار دولة خاصة بها، مثال على ذلك **العرب في إسرائيل**.
- 4- ما هي القومية؟:** القومية هي فكرة سياسة ووجهة نظر فلسفية ترى أنه توجد لكل (أمة) هوية قومية مشتركة، ويوجد لها حق في أن تكون لها دولة خاصة بها. فالقومية هي مجموعة ذات خصائص متجانسة ومميزة، تتطلع إلى تجسيد حقها في تقرير المصير ضمن دولة ذات سيادة في رقعة أرض محددة.

5- كيف تكونت القومية؟ ما هي القومية الاثنية-الثقافية، وما هي القومية السياسية-المدنية؟

في كل قومية توجد أسس اثنية وكذلك أسس سياسية. الفرق بين قومية واحدة وأخرى هو في التشديد على كل أساس.

القومية (اللاومיות) الاثنية-الثقافية: هي إحساس في الانتماء لمجموعة أشخاص، التي تتمثل في التشديد على مميزات كالثقافة، الدين والتراث من قبل مجموعة اثنية تطمح لإقامة دولة ذات سيادة في رقعة أرض محددة.

القومية (اللاومיות) السياسية-المدنية: هي إحساس في الانتماء لمجموعة أشخاص تجمعوا أو تكتلوا حول فكرة مشتركة، والتي تركز على مميزات كالقيم والأيدولوجيا، وفي تنمية قيم مشتركة وأسس سياسية مثل: الحرية، المساواة، تقرير المصير وسيادة الشعب.

المميز	قومية اثنية-ثقافية	قومية سياسية-مدنية
الأساس الذي تتكفل حوله القومية	المميزات الاثنية-الثقافية	الأفكار السياسية
مسار التطور	الأمة تنشأ الدولة	الدولة تنشأ الأمة
العلاقة بين المصطلحات: مواطنة وقومية في الدولة	مواطنة واحدة لأبناء القوميات المختلفة (مواطنة إسرائيلية لأبناء القومية اليهودية، والقومية العربية والدروز)	جميع المواطنين هم أبناء القومية المشتركة بغض النظر عن انتماءاتهم الأثنية-الثقافية (في الولايات المتحدة جميع أبناء المجموعات هم ذوي قومية ومواطنة أمريكية)
أنواع الدول التي تظهر في هذه القومية	دولة قومية اثنية-ثقافية دولة ثنائية القومية دولة متعددة القوميات دولة متعددة الثقافات	دولة سياسية-مدنية

6- كيف تتجسد الفكرة القومية في الدول القومية المختلفة؟

الدول التي تتميز بالقومية الاثنية- الثقافية:

- دولة قومية اثنية- ثقافية: يتكون السكان في هذه الدولة من أغلبية قومية مهيمنة وأقليات قومية أخرى. تتحدد هوية الدولة حسب أسس اثنية- ثقافية لمجموعة الأغلبية في الدولة. تتماشى الدولة مع قومية واحدة وتمنح ثقافتها، ومنظومة قيمها تأثيرا على الحيز العام في الدولة. معظم دول العالم هي دول اثنية- ثقافية، مثل: بولندا، اليونان وألمانيا.

- دولة ثنائية القومية: دولة لقوميتين تؤثران على هويتها. تتحدد هذه الهوية غالبا حسب أسس اثنية متميزة لكل واحدة من كلتا القوميتين في الدولة، أي أن الدولة تمنح ثقافة، لغة وقيم المجموعتين القوميتين الثقافتين القدرة للتأثير على الحيز العام للدولة، مثال على ذلك هي بلجيكا.

- دولة متعددة القوميات: دولة تعيش فيها أكثر من قوميتين. تتحدد هوية هذه الدولة حسب الأسس الاثنية للقوميات العديدة التي أقيمت من أجلها. الدولة تسمح بتأثير اللغة والثقافة للمجموعات في حيزها العام. تعيش المجموعات غالبا في مناطق مختلفة وهي تتحلى باستقلالية في الشؤون الداخلية. نجد أيضا في مثل هذه الدول أسسا سياسية وسلطة مشتركة توحد المجموعات المختلفة لتصبح دولة واحدة، مثال على ذلك: سويسرا ونيجيريا.

- دولة متعددة الثقافات: هذه الدولة تتيح لكل المجموعات الثقافية المعروفة تنمية ثقافتها ولغتها الخاصة بها، بل وتقدم الدعم الفعال لذلك. لا تعتبر الدولة نفسها تابعة لقومية معينة وهي لا تفرض ثقافة أو لغة واحدة على جميع الفئات المقيمة في حدودها وإنما تطبق مواطنة مشتركة.

الدول التي تتميز بالقومية السياسية- المدنية:

الدولة القومية السياسية- المدنية (دولة جميع مواطنيها): هذه الدولة تعرف نفسها بأنها دولة لجميع مواطنيها بغض النظر عن انتماءاتهم اللغوية، العرقية أو الدينية. هوية هذه الدولة تتحدد بناء على أسس سياسية مشتركة. في هذه الدولة يوجد تناسب بين القومية والمواطنة، مثال على ذلك: فرنسا والولايات المتحدة.

من الجدير بالذكر أنه لا توجد دولة قومية إثنية مطلقاً، وذلك لوجود أقليات إثنية في كل الدول القومية. لذلك لا يمكن تحقيق فكرة الحركات القومية: (دولة لكل أمة) (قومية) (وكل الأمة في دولة واحدة): لأن الاستجابة لكل قومية في إقامة دولة مستقلة تعني تغيرات في حدود الدولة التي تسكنها. معنى ذلك مس بمبدأ منطقة النفوذ الكاملة للدولة التي تعيش فيها المجموعة القومية كأقلية، وهذا المبدأ تعترف به المنظومة الدولية كمبدأ ينبغي المحافظة عليه. إضافة لذلك، عندما تكون الأقلية موزعة ومختلفة في مجموعة الأكثرية يكون من الصعب عليها بناء ظروف سياسية واقتصادية خاصة تتيح إقامة دولة مستقلة.

اسباب عدم تحقيق المجموعات القومية الإثنية (دولة لكل مجموعة قومية إثنية)

1. إن الإستجابة لكل قومية في إقامة دولة مستقلة تعني تغييرات في حدود الدولة التي تسكنها. ومعنى ذلك مس بمبدأ منطقة النفوذ الكاملة للدولة التي تعيش فيها المجموعة القومية-الإثنية كأقلية. وهذا المبدأ تعترف به المنظومة الدولية كمبدأ يجب الحفاظ عليه.
2. عندما تكون الأقلية موزعة ومختلفة في مجموعة الأكثرية يكون من الصعب عليها بناء ظروف سياسية واقتصادية خاصة تتيح لها إقامة دولة مستقلة.

مميزات دولة إسرائيل كدولة قومية يهودية.

1. اللغة العبرية كتعبير ليهودية الدولة: العبرية هي لغة الدولة ولغة أكثرية مواطنيها، حيث يتم استعمالها في كتابة القوانين وفي قرارات الحكم الصادرة عن المحاكم. فمثلاً يقر قانون الجنسية بأنه لا بد من معرفة اللغة العبرية كشرط للحصول على الجنسية الإسرائيلية. وقد جاء في قرارات الحكم أنه يجب اعتبار حماية اللغة العبرية قيمة دستورية لائقة. تنبع أهمية رعاية اللغة العبرية والمحافظة عليها من اعتبار اللغة قيمة ثقافية في القومية اليهودية. وعلى الرغم من ذلك فثمة نماذج في القوانين والتشريعات، في الأحكام القانونية وفي الواقع والتي تشير الى مكانة مماثلة للغتين العبرية والعربية في إسرائيل، فمثلاً تظهر اللغتان معا على العملات والأوراق النقدية وفي بطاقة الهوية والمستندات الرسمية المستعملة في دولة إسرائيل.

2. التشريع في دولة إسرائيل تعبيراً عن القومية اليهودية:

1. قانون العودة: يعطي القانون كل يهودي الحق في الهجرة إلى إسرائيل، له ولزوجه ولإبنائه ولإحفاده، وبناءً على هذا الحق يحصل كل يهودي على الجنسية الإسرائيلية. ويعبّر هذا القانون عن القومية اليهودية الإسرائيلية لأنه يسري فقط على اليهود بهدف ضمان أكثرية يهودية في دولة إسرائيل.

2. قانون الجنسية: أحد شروط الحصول على المواطنة الإسرائيلية حسب قانون الجنسية ناجم عن قانون العودة. بموجب هذا القانون تمنح المواطنة الإسرائيلية فورياً لكل يهودي يهاجر إلى إسرائيل. ويعبّر هذا القانون عن القومية اليهودية لأن فيه تفضيلاً لإبناء القومية اليهودية.

3. قانون أساس: أراضي إسرائيل: يحدد القانون أن حوالي 90% من أراضي الدولة هي أراضي الأمة اليهودية ولا يمكن بيعها، ويمكن فقط ضمان هذه الأراضي. ويعبّر القانون عن القومية اليهودية لأنه يهدف إلى إبقاء معظم أراضي الدولة بحوزة الأمة اليهودية.

4. قانون ايام العمل والعطل: يحدد القانون عدة امور، منها ان يوم السبت هو يوم الراحة الرسمي لدى اليهود. هذا القانون يعبر عن كون اسرائيل دولة يهودية لان فيه تعبيراً عن الثقافة والدين اليهودي.

5. **قانون اسس القضاء:** يحدد بان التراث اليهودي هو الذي يوجه عمل القضاة في حال عدم وجود قانون قائم. وهذا دمج التراث اليهودي والقضاء العبري والدين اليهودي في القانون الإسرائيلي.

6. **قانون حظر تربية الخنزير:** الخنزير هو حيوان دنس (محرم) حسب الشريعة اليهودية. لذلك يحظر تربية الخنازير في معظم انحاء البلاد.

7. **قانون عيد المصاة:** يحظر القانون اصحاب المصالح التجارية عرض طعام مخمر للبيع او الإستهلاك خلال عيد الفصح, وهذا الحظر اساسه من الدين اليهودي , لذلك يعبر عن يهودية الدولة.

8. **قانون سلطة الإذاعة:** ينص القانون على ان احد اهداف البث هو تقوية الرباط بين مواطني الدولة وتراثهم اليهودي. وتقوية الرباط هذه تساهم في يهودية الدولة.

10. **قانون ذكرى الكارثة:** يحدد القانون يوماً في السنة للتوحد مع ذكرى الكارثة وبذلك تتوحد دولة اسرائيل مع ذكرى ضحايا الشعب اليهودي في فترة الكارثة وتذكرهم.

11. **قانون مقاضاة النازيين ومعاونيهم :** يسمح القانون بمقاضاة النازيين ومعاونيهم بسبب الجرائم التي ارتكبوها ضد اليهود في فترة الحكم النازي في المانيا , ويعبر عن كون الدولة يهودية لإن دولة اسرائيل تحاكم وتعاقب مجرمين اقترفوا جرائم بحق الشعب اليهودي.

رموز الدولة اليهودية

1. العلم: اللون الازرق والابيض هما لون شال الصلاة أذي يلتف به أليهود حين صلاتهم بالإضافة إلى نجمة داوود. أبناء الأقلية العربية في إسرائيل لا يشعرون بالانتماء للعلم.

2. أنشيد أوطني (الأمل):

في دولة إسرائيل النشيد الوطني (התקווה) هو نشيد أأحركة الصهيونية ويشمل جمل وكلمات ذات صلة بالتاريخ اليهودي فقط. يتحدث عن التاريخ اليهودي فقط وأماني الشعب اليهودي بالعودة إلى صهيون واورشليم. لا توجد أية جملة في النشيد تتطرق إلى المواطنين من غير اليهود في الدولة.

3. شعار الدولة - الشمعدان:

شعار دولة إسرائيل- شمعدان وغصنا زيتون – يشير إلى الشمعدان وغصنا الزيتون اللذين كانا في عهد الهيكل الثاني.

اتفاق الوضع القائم:

وهو عبارة عن اتفاق يتطرق إلى مكانة الدين في دولة إسرائيل وهو اتفاق قديم (منذ بداية إقامة الدولة) بين الأحزاب العلمانية والأحزاب الدينية اليهودية وقد تحدد فيه:

- أ- الحفاظ على الطعام أألال في المؤسسات أأعامة.
- ب- الحفاظ على قدسية يوم أأسبت في أأماكن أأعامة.
- ج- الحفاظ على المكانة المستقلة للتعليم الديني.
- د- إعطاء حق مطلق للمحاكم أأاخامية للنظر في قضايا أأحوال أأشخصية.

أأصدع القومي : هو انقسام داخل المجتمع يرافقه علاقة توتر بحيث لا يشعر المواطن بتضامن مع الفئات الأأرى التي تركب المجتمع.

تعريف إسرائيل كدولة قومية يهودية يؤدي إلى عدم شعور مواطني الدولة العرب بالتضامن مع الدولة ومع قيمها \ يدعون أن هذه التعريف يميز مواطني الدولة غير اليهود. استمرار الصراع العربي الإسرائيلي – الفلسطيني – الإسرائيلي يؤدي إلى عدم الشعور بالانتماء والتضامن مع الدولة .

قانون الاساس

قانون الاساس يختلف عن القانون العادي في المكانة والمضمون والشكل:
مضمون القانون: يحدد مبنى النظام\ يحدد صلاحيات سلطات الحكم والعلاقات المتبادلة بين السلطات\ وبذلك يضمن حقوق الانسان والمواطن بما يتلائم مع القيمتين الاساسيتين لدولة اسرائيل اليهودية والديمقراطية.
المكانة- فقرة التقييد: تقيد اعضاء الكنيست من سن قانون يتناقض مع القيم والمبادئ\ الحقوق التي يحميها قانون الاساس الا اذا جاء القانون لهدف لائق ويمس بالحقوق بقدر لا يزيد عن الحد\ يتلائم مع قيم دولة اسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية.
حماية بنود القانون: يتم تغيير قانون الاساس بأكثرية مطلقة او بأكثرية خاصة من اعضاء الكنيست. (معظم قوانين الاساس لا تتضمن حماية لبنود القانون).
الشكل: تظهر في العنوان الاشارة : قانون اساس, يصاغ صياغة عامة, ولا تذكر سنة التشريع.

المواطنة (الجنسية)

طرق الحصول على الجنسية المتعارف عليها في العالم:

1. **طريقة حكم الدم :** يتم الحصول على الجنسية عن طريق الوراثة، بحيث ينتقل الحق في الجنسية من الوالدين إلى الأبناء بغض النظر عن مكان الولادة او (السكن)
2. **طريقة حكم الأرض :** يتم الحصول على الجنسية عن طريق الولادة في أرض الدولة، بغض النظر عن هوية أو جنسية الوالدين.

طرق (شروط) الحصول على الجنسية حسب قانون الجنسية الإسرائيلي لعام: 1952

1. بحكم قانون العودة: تمنح الجنسية بشكل فوري لمن يتمتع بحق العودة منذ قدومه إلى البلاد.
2. بحكم المكوث في البلاد: تمنح الجنسية للمقيمين الدائمين (غير اليهود) من العرب والدروز وغيرهم.
3. بحكم الولادة: كل من يولد في اسرائيل لاب او ام هما مواطنان اسرائيليان يكون مواطناً اسرائيلياً.
4. كل من يولد خارج البلاد تحق له الجنسية فقط وذلك اذا عاش ابوه او امه في السابق في اسرائيل وكانا مواطنين اسرائيليين.

5. بحكم الولادة والمكوث في البلاد : يقصد بذلك غير اليهود والذين ولدوا في البلاد بعد قيام الدولة ولم تكن لهم جنسية اخرى, او هم سكان البلاد لمدة خمس سنوات متتالية.
6. بقوة المنح : وزير الداخلية مخول بمنح الجنسية لمن يشاء.
7. بحكم التجنس: تمنح الجنسية بتوفر الشروط التالية : المكوث في اسرائيل ثلاث سنوات من فترة الخمس سنوات التي سبقت تقديم الطلب, معرفة اللغة العبرية بقدر ما, التنازل عن جنسيته السابقة, موافقة وزير الداخلية , ان يعلن ان يكون مخلصاً لدولة اسرائيل.

الحالات التي يستطيع وزير الداخلية سحب الجنسية من المواطن في اسرائيل (إليك بعض الأمثلة)

1. اذا ارتكب شخص عملاً يعتبر خرقاً للولاء للدولة.
2. اذا ثبت ان الشخص حصل علي الجنسية بفضل تفاصيل مزيفة.
- 3.. إذا غادر المواطن الإسرائيلي إسرائيل بشكل غير قانوني وتسلل إلى إحدى الدول المعادية.
4. اذا طلب المواطن التنازل عن جنسيته.

النظام البرلماني في اسرائيل- (الكنيست)

أهمية نظام الحكم البرلماني في إسرائيل:(لماذا يعتبر البرلمان/الكنيست سلطة عليا)

1. الكنيست هي سلطة تأسيسية تعمل على إعداد الدستور.
2. الكنيست هي سلطة تشريعية تسن القوانين التي تلزم جميع السلطات العمل حسبها.
3. الكنيست تراقب وتشرف على عمل الحكومة.
4. الحكومة بحاجة لثقة الكنيست ولدعم أكثرية أعضائها لبقائها.
5. بإمكان الكنيست إسقاط الحكومة من خلال التصويت على حجب الثقة عنها.

وظائف الكنيست:

1. الكنيست تمثل مواطني الدولة.
2. الكنيست هي التي تسن القوانين.
3. الكنيست تشرف على اعمال الحكومة وتراقبها.
4. الكنيست تشكل قاعدة برلمانية لتشكيل الحكومات.
5. الكنيست هي سلطة تاسيسية من المفترض ان تعد دستور الدولة.
6. الكنيست تختار اصحاب الوظائف العليا في الدولة - رئيس الدولة ومراقب الدولة.

تشريع القوانين:

الفروق بين مشروع القانون الشخصي ومشروع القانون الحكومي:

1. مشروع القانون الشخصي هو بمبادرة اعضاء الكنيست بينما مشروع القانون الحكومي هو بمبادرة وزراء الحكومة.
2. مشروع القانون الشخصي يحول الى رئاسة الكنيست لاقاراره بينما مشروع القانون الحكومي يقره الوزراء.
3. مشروع القانون الشخصي يمر بقراءة تمهيدية بينما مشروع القانون الحكومي لا يمر بقراءة تمهيدية.

مراحل تشريع القوانين:

1. القراءة الاولى: تصوت هيئة الكنيست على مشروع القانون باكماله وترفضه او تقره.
2. القراءة الثانية: تناقش لجنة الكنيست التي لها علاقة بمشروع القانون (بتوسع) كل بند في القانون على حدة. تصوت هيئة الكنيست على كل بند. (إذا كانت معارضة في هيئة الكنيست على بعض البنود- تصحح اللجنة بنود القانون وتعيد البنود للتصويت مرة اخرى.)
3. القراءة الثالثة: تصوت هيئة الكنيست على مشروع القانون باكماله وترفضه او تقره.

المبادئ الديمقراطية التي تنعكس في مراحل تشريع القوانين في الكنيست:

1. مبدأ التعددية- يظهر الاختلاف بالرأي من خلال مناقشة القانون والتصويت عليه وهكذا تتحقق التعددية
2. مبدأ المساواة- يحق لكل أعضاء الكنيست المشاركة بالتصويت في جميع المراحل وهكذا تتحقق المساواة
3. مبدأ حسم الأكثرية- من أجل نجاح القانون في كل مرحلة يجب أن يحصل على أكثرية.
4. مبدأ تقييد السلطة- هناك فرصة للجمهور أن يؤثر على سن القانون بواسطة وسائل الإعلام والاجتماعات العامة والمظاهرات والضغطات السياسية وبذلك يقيد السلطة ويجعلها تمتنع عن سن قانون غير ملائم.

السلطة التنفيذية: (الحكومة)

مكانة رئيس الحكومة (رئيس الوزراء) في الحكومة: يطلق على رئيس الحكومة "الأول بين متساوين" المتساوين هم الوزراء ورئيس الحكومة متساوي مع بقية الوزراء في التصويت على مشاريع وقرارات الحكومة-له صوت واحد فقط. لكن مكانته أعلى من مكانة الوزراء في الأمور التالية:

1. يستطيع أن يقيل أي وزير دون الحاجة إلى تصديق الحكومة.
2. تخضع له الخدمات الأمنية (الشاباك والموساد مباشرةً)
3. مكتبه مسؤول عن المكتب المركزي للإحصاء وعن معهد الأبحاث البيولوجية ولجنة الطاقة الذرية وإرشيف الدولة.

صلاحيات الحكومة:

1. وضع السياسة وتنفيذها: يعني انه من صلاحية الحكومة وضع السياسة التي تدار الدولة وفقا لها وتنفيذها.

2. وضع الأنظمة او التشريع الثانوي : يعني انه من اجل تنفيذ القانون الرئيسي الذي سنته الكنيست يملك الوزراء صلاحية وضع انظمة تفصل طريقة تنفيذ القانون.

3. انظمة الطوارئ: في حالة طوارئ يسمح للحكومة ولاي وزير خولته الحكومة بذلك وضع انظمة طوارئ في أي وقت بدون تصديق الكنيستن وذلك من اجل حماية الدولة وامن الجمهور وتقديم الخدمات الضرورية.

4. انظمة الدفاع: هذه الانظمة تعطي السلطات وتحديداً وزير الدفاع وسلطات الأمن صلاحيات واسعة في كفاحها ضد حركات معادية للدولة. وعلى سبيل المثال اغلاق مناطق واعتقالات ادارية.

ما هو القيد المفروض على التشريع الثانوي؟

القيد هو أن لا يتناقض التشريع الثانوي الذي تسنه الحكومة مع التشريع الرئيسي الذي سنته الكنيست.

لماذا لا تعتبر صلاحية سن التشريع الثانوي المعطاة للحكومة في إسرائيل , مساً بمبدأ فصل السلطات

لأنه لا يعني مبدأ فصل السلطات الفصل التام بين السلطات, ولا تتمتع كل سلطة بصلاحيات مطلقة, لذلك, حقيقة منح الحكومة صلاحية تشريع ثانوي لا تمس بمبدأ فصل السلطات, كما أن التشريع الثانوي هو عبارة عن تفصيل لطريقة تطبيق أو تنفيذ القانون ولا يمكنه أن يناقض التشريع الأساسي الذي سنته الكنيست.

مبدأ المسؤولية الوزارية: هو عبارة عن مسؤولية الوزير عن كل تقصير وخطأ يقع به نفسه وعن كل الأمور التي تقع في وزارته ولم يعلم بها وعن أمور حدثت في وزارته بخلاف لسياسته أو تعليماته.

مبدأ المسؤولية الحكومية (الجماعية): حسب هذا المبدأ تتحمل الحكومة باكملها مسؤولية جميع القرارات والأعمال التي قامت بها ونفذتها. كذلك اعمال كل واحد من الوزراء. وكل وزير يرفض تحمل المسؤولية الحكومية أو يعترض علنا على قرارات أو أعمال الحكومة التي إتخذت بغالبية فعليه أن يستقيل.

لماذا يجب على الدولة الديمقراطية تطبيق مبدأ المسؤولية الوزارية والمسؤولية الحكومية؟
اولاً: لضمان تنفيذ الحكومة, كهيئة واحدة والوزراء كل على حدة, لإعمالهم ووظائفهم في إطار صلاحياتهم لمصلحة مواطني الدولة.
ثانياً: لمنع قرارات تعسفية تخالف مصلحة الجمهور, وضمان إدارة صحيحة للوزارات الحكومية.

السلطة القضائية (المحاكم)

التوجهان القضائيان حول معنى سلطة القانون:

1. **التوجه القضائي الشكلي:** حسب هذا التوجه- القاضي يطبق القانون كما هو بحذافيره وصيغته , وعند عدم وجود قانون صريح يمتنع عن إصدار حكم ويحيل القضية إلى السلطة التشريعية لكي تكمل النقص في التشريع.

2. **التوجه القضائي الفعال:** حسب هذا التوجه, لا يكتفي القاضي في قراراته بحرفية القانون وحده, وإنما يفسر القانون ويعطيه دلالة بموجب القيم المقبولة في المجتمع عند إصدار قرار الحكم وفي حال عدم وجود قانون صريح فإنه يضع تشريعاً قضائياً بواسطة قرارات حكم قائمة على قيم ومبادئ الدولة.

أهمية عدم تبعية (استقلالية) السلطة القضائية:

استقلالية السلطة القضائية وعدم تبعيتها هامة لضمان موضوعية وحياد ونزاهة الإجراءات القضائية والجهاز القضائي, وضمان الحق في الإجراء القانوني المنصف, ومنع جهات سلطوية أخرى من التدخل والتأثير على الإجراءات القانونية ونتائجها.

الأحكام المتبعة في إسرائيل لضمان عدم تبعية (استقلالية) السلطة القضائية: (إليك بعض الأمثلة):

1. لا تستطيع الكنيست إلغاء قرار حكم أصدرته المحكمة بأثر رجعي

2. تعيين القضاة بواسطة لجنة فيها أغلبية لأعضاء اعتباراتهم قضائية مهنية. هذا الأمر جاء

لمنع ارتباط القضاة

بجهات سياسية.

3. حظر نشر قضية وحظر تناولها علناً ما دامت عالقة في نقاش في المحكمة (مبدأ السوب-

يودسته).

4. يحصل القضاة على أجر عال نسبياً حتى لا تمارس عليهم ضغوط إقتصادية.

5. يمنع نقل قاض إلى محكمة أخرى بدون موافقته.

مبدأ حصانة القضاة: القضاة محميون من دعاوي التشهير ولا يجري تحقيق معهم الا بموافقة المستشار القضائي للحكومة.

طريقة تعيين القضاة في إسرائيل:

لجنة تعيين القضاة: يتم اختيار القضاة بواسطة لجنة تتألف من تسعة أعضاء: ثلاثة ممثلين عن السلطة القضائية-رئيس المحكمة العليا وقاضيان آخران من المحكمة العليا. وممثلان عن الحكومة -وزير العدل ووزير آخر تختاره الحكومة. وممثلان عن الكنيست- تختارهم الكنيست (عادة واحد من المعارضة وواحد من الائتلاف). وممثلان عن نقابة المحامين.

وظائف محكمة العدل العليا وصلاحياتها:

محكمة العدل العليا: المحكمة العليا من حيث أنها محكمة عدل عليا تنظر باعتبارها درجة قضائية أولى وأخيرة في القضايا بين المواطن وسلطات الحكم. لا تعمل محكمة العدل العليا بمبادرة ذاتية إلا في حالة التوجه إليها. والتوجه إلى محكمة العدل العليا يتم بواسطة تقديم التماس خطي. يسمى مقدم الشكوى مقدم الالتماس أما السلطة الموجه ضدها الالتماس تسمى **المجيبة**. يتلقى قاضي المحكمة العليا الالتماسات في مكتبه، وفي الحالات الطارئة فإنه يتلقاها في منزله أيضاً، في أوقات خارج ساعات العمل.

إذا اعتقد قاض المحكمة العليا بأن الالتماس غير مبرر، فإنه يحوله إلى النظر أمام تركيبة من ثلاثة قضاة. لا يجوز إلا لثلاثة قضاة أن يرفضوا الالتماس وأن يعيدوه إلى مقدمه. وفي هذه الحالة لا مجال للاستئناف.

تعمل محكمة العدل العليا بواسطة أوامر ضد سلطات الدولة، وضد كل من يعمل بوظيفة عامة. القاضي الذي يقبل الالتماس يصدر أمراً "احترازيًا" ، وهو يعني التوقف مؤقتاً عن أي عمل من قبل السلطة الحاكمة ويدعو المجيبة للمثول أمام محكمة العدل العليا والرد على إدعاءات مقدم الالتماس خلال ثلاثين يوماً من صدور الأمر. الطرفان، مقدم الالتماس والمجيبة يحضران المداولة، وكل طرف يقدم ادعاءاته. بعد أن تستمع المحكمة إلى الطرفين فإنها تصدر قرارها. إذا لم تمثل المجيبة أمام محكمة العدل العليا في الموعد المحدد، يصبح الأمر نهائياً، أي تقبل وجهة نظر مقدم الالتماس.

أهمية محكمة العدل العليا:

1. تحمي حقوق الإنسان والمواطن والمجموعة غير الراسخة في قوانين الأساس، عندما تمس بها سلطات الحكم وذلك من خلال قرارات تصدرها.
2. تلغي قوانين تخالف قوانين الأساس ، إذا توجه أحد إليها بذلك.
3. تقدم المساعدة للمتوجهين إليها إذا رأيت بأن إحدى سلطات الحكم لم تعمل حسب العدالة وخرجت عن صلاحياتها.

وسائل الاعلام الجماهيرية ومميزاتها

شرح أهمية حق الجمهور بالمعرفة:

1. بواسطة الوصول إلى المعلومات حول أعمال السلطات, يستطيع المواطن أن يكون لنفسه رأياً مستقلاً بقدر الإمكان حول القضايا الكبرى في المجتمع.
2. حق تلقي المعلومات ونشرها هو شرط أساسي لقيام النظام الديمقراطي الحقيقي.

وظيفة الاعلام في بناء الواقع

1. مساعدة المواطنين في بناء عالم مفاهيمهم السياسية . أو بلورة النظرة السياسية لدى المواطنين.
2. مساعدة المواطنين على التعرف على الواقع السياسي وفهمه.

وظائف اخرى للأعلام/ الاتصال:

1. تقديم المعلومات والإخبار للمواطنين في كافة المجالات.
2. مراقبة السلطة وكشف تقصيرها وتشكيل رأي عام وإثارة احتجاج الجمهور والتعبير عنه.
3. توفير منبر للسلطة من اجل إقناع الجمهور بسياستها وتوفير منبر للجمهور من اجل الرد على سياسة السلطة واقتراح سياسة بديلة.

قوة وسائل الاعلام في التأثير على ما يحدث في الدولة الديمقراطية :

1. بناء الواقع وبناء الراي العام - الاعلام يكشف تقصيرات واعمال السلطات وينتقد سلطات الحكم أمام الجمهور وبذلك يؤدي الى بلورة رأي عام من شأنه أن يؤثر على قرارات الحكومة.
2. تحديد جدول الاعمال العام - عندما تنشر وسائل الاعلام معلومات, تجبر السياسيين الرد.
3. الدعاية الانتخابية في وسائل الإعلام في الحفاظ على الطابع الديمقراطي:
 1. الدعاية الانتخابية تتيح للمواطنين الحصول على معلومات عن المرشحين.
 2. الدعاية الانتخابية تتيح للمواطنين بلورة وجهة نظر يقررون حسبها لمن يصوتون.
 3. الدعاية الانتخابية تتيح خلق اساس لنقاش عام.
 4. الدعاية الانتخابية تتيح طرح كل الآراء والبدائل المختلفة.
 5. الدعاية الانتخابية تمنح فرصه للأحزاب الصغيرة أيضاً للتأثير على موقف الناخبين.

مفاهيم ديمقراطية

المفهوم الديمقراطي الليبرالي

أ. الليبرالية الفردية

- تدعم المنفعة الشخصية، تحقيق حقوق الفرد، الحرية الشخصية في المركز.
- الدولة حيادية بما يتعلق بالهويات الاثنية (العرقية)/القومية/الثقافية/الدينية، للمواطنين.
- تتعامل الدولة مع المواطنين كأفراد فقط/لا تعير اهمية للتفاوت التابع من انتمائهم الى شرائح سكانية مختلفة.
- لا تعترف الدولة بحقوق المجموعة.
- لا تتماثل قوانين الدولة مع منظومة قيمية ثقافية معينة.
- في الحيز العام- لا يوجد تجانس فكري وثقافي/يحاول كل فرد تطوير مفاهيمه/مصالحه/احتياجاته، عن طريق المشاركة في مواضيع مختلفة.
- المجموعات ليست ثابتة/يمكن أن تتغير.
- لا توجد للدولة منظومة قيمية تحاول تذويتها/تتخذ موقفا حياديا تجاه قيم المجموعات التي تكوّن المجتمع.
- المشترك: هو مواطنة مشتركة، الدستور والقوانين.
- نوع القومية: قومية مدنية/تتعلق بالدولة/دولة قومية مدنية.

ب. الليبرالية الجمهورية:

- حقوق الانسان وحرياته في المركز، لكن الانسان يحققها في اطار المجتمع أو المجموع.
- المجتمع يعبر بطريقة مثلى عن القيم والثقافة.
- المنفعة المشتركة/أهمية كبرى للتعاون بين المواطنين.
- للدولة هوية ثقافية وقيم مشتركة تنمّيها وترعاها.
- هناك معنيان للديمقراطية الجمهورية:
هوية مشتركة لكافة المواطنين-قومية مدنية
- الدولة غير حيادية تجاه هوية مواطنيها (تسعى لبلورة هوية مشتركة لكافة المواطنين).
- لا تمنح مواطنيها مجالاً للتعبير عن هويتهم المميزة.
- لا تعترف بحقوق المجموعة/الاقلية.

هويّة الاكثريّة السائدة-قومية اثنية (عرقية) ثقافية

- تعترف الدولة ايضا بالهويّات المميّزة للمجموعات التي ليست جزءا من الاكثريّة السائدة وتمنحها حقوقا جماعية (حقوق مجموعة).
 - تضمن بأن تتم بالحيز العام الحفاظ على منظومة رموز واحدة وهويّة واحدة، كل مواطن مطالب بتذويتها. تحدد الدزلة ما المنفعة المشتركة. الهدف: تكوين مجتمع مدني.
 - وظيفة الدولة: المحافظة على حقوق المواطنين وكذلك تنمية القيم المشتركة/تنمية التضامن المدنيّ، من أجل تحقيق المنفعة المشتركة للأكثريّة.
- الجمهوري غير الليبرالي:

- يعير اهمية للدولة نفسها.
- قيمة المجموع تسبق قيمة منفعة الفرد (روسو).
- انتقاد: تحقيق المنفعة العمّة يمكن أن يمسّ بحقوق الفرد.
-

ج. المفهوم الليبرالي متعدد الثقافات:

- واجب الدولة حماية حقوق الانسان/المساواة بين المواطنين. لكن الفرد يحقق ذاته اذا عاش وتطوّر في اطار المجموعة الثقافية المميّزة التي ينتمي اليها/مركب حيي للإنسان.
- تعامل الدولة مع الهويّة الشخصية والجماعية لمواطنيها من أجل ضمان استمراريّة وجود ثقافات المجموعات المختلفة.
- تعترف الدولة وتدعم تحقيق الحقوق الجماعيّة للمجموعات المختلفة التي فيها.
- ينعكس مفهوم حياد الدولة في عدم تفضيلها مجموعة معينة.
- التسامح والتعددية.
- يتحدد الحيز العام من خلال التأثيرات المتبادلة بين المجموعات المختلفة.
- خلق ثقافة سياسية مشتركة لكافة المواطنين عن طريق الدستور.
- قومية متعددة الثقافات.
- انتقاد: من الصعب تطبيق هذا المفهوم في الواقع.

مادة العنقود- اسئلة 8-12 في الامتحان

عنقود - السلطات المحلية :

مقدمة - للمعرفة

ماذا نعني بالحكم المحلي ? ?

- الحكم المحلي هو ذراع للحكم المركزي (الحكومة) والمسؤول عن اداره الشؤون المحلية في منطقته السلطة.
 - الحكم المحلي يتمتع باستقلاليه معينه في أعماله.
 - الحكم المحلي جهاز منتخب الذي يمثل المواطنين وينظم مجالات الحياه المختلفة لمواطني السلطة المحلية.
 - يعمل الحكم المحلي بموجب اثنين من القوانين :
 - -مرسوم البلديات ,التي تحدد الوظائف , الصلاحيات وطريقه عمل البلديات .
 - مرسوم المجالس المحلية , الذي يحدد الوظائف , الصلاحيات , وطريقه عمل السلطات المحلية .
- بالإضافة , يوجد "أمر المجالس الإقليمية) תשי"ח 1958" الذي يحدد صلاحيات وطريقه عمل المجالس الإقليمية.

المادة المطلوبة حسب التركيز هي:

مبنى السلطة المحلية

- يمكن التفريق بين ثلاثة هيئات في السلطة المحلية , وهي:
- أ. رئيس السلطة المحلية – رئيس السلطة ونوابه هم السلطة التنفيذية المحلية. جزء من وظائف رئيس السلطة المحلية هي : الاهتمام في أن تنفذ قرارات السلطة, اداره شئونها , الاجتماع في اللجان , يقرر ميزانيه السلطة , يقوم بتعيين موظفي السلطة , يمثل السلطة في الداخل والخارج .
 - ب. مجلس السلطة المحلية – هو الهيئة العليا , مجلس النواب المحلي الذي انتخب بواسطه مواطني السلطة.
- المجلس هو السلطة التشريعية الذي يشرع قوانين مساعده مدنيه , الموافقة على ميزانيه السلطة , فرض الضرائب

ج- لجان السلطة المحلية – تساعد في عمل السلطة المحلية.
يوجد لجان اجباريه: لجنه الاموال , لجنه الأمن ويوجد لجان أخرى مثل لجنه التربية والتعليم

اصحاب الوظائف

المستوى المنتخب: رئيس السلطة المحلية, مجلس السلطة المحلية. المستوى التنفيذي: موظفي السلطة (عمال البلدية).

الانتخابات للسلطات المحلية - مميزاتها

- مره كل خمس سنوات

☐ المواطنون ينتخبون بواسطه بطاقتين بطاقه لرئاسة السلطة وطاقه لأعضاء السلطة.

☐ يحق التصويت لكل مواطن يملك الهوية الإسرائيلية ,من جيل 17 سنه وما فوق
(كذلك يحق التصويت للغير مواطن اسرائيلي ولكنه يسكن في نطاق السلطة على الأقل سنه اشهر).

يحق الترشيح لكل مواطن من جيل 21 سنه فما فوق ,المسجل في سجل الناخبين ومكان سكنه الثابت في منطقه نفوذ السلطة .

الانتخابات لرئيس السلطة المحلية

- ✓ ينتخب في انتخابات شخصيه , عامه , مباشره , متساوية , سريه وأكثرية.
- ✓ يصوتون لرئيس السلطة في بطاقه باسم المرشح.
- ✓ رئيس السلطة هو المرشح الذي حصل على 40% فما فوق من الأصوات الصالحة , واذ لم يحصل أي مرشح على 40% أو أكثر فانه ستجري انتخابات بعد مرور 14 يوم من يوم الانتخابات انتخابات ثانيه لانتخاب واحد من المرشحين اللذين حصلا في الانتخابات الاولى على اكبر عدد من الاصوات الصالحة .

الانتخابات لمجلس السلطة المحلية

- ❖ الانتخابات هي قائميه , عامه , متساوية , سريه ونسبيه.
- ❖ يصوتون السكان لقائمه مرشحين.
- ❖ نسبه الاعضاء في قائمة السلطة هي بنسبه متساوية للأصوات التي حصلوا عليها في الانتخابات.

****سؤال العنقود هو مركب من مصطلح من مادة العنقود والشق الثاني هو ربط المصطلح
بالمواد الأخرى****

المبادئ الديمقراطية التي تتحقق من خلال وجود السلطة المحلية:

1. مبدأ توزيع النفوذ السياسي : هذا المبدأ يعني تجنب تركيز الصلاحيات ونفوذ زيادة عن اللزوم بيد سلطة واحدة وذلك من أجل عدم الوصول الى وضع يزيد من سيطرة وفساد السلطة. ومن هذه الناحية فإن مجرد وجود السلطة المحلية الى جانب السلطة المركزية يقلل من احتمال الوصول الى قوة واستبداد السلطة المركزية.

2. مبدأ فصل السلطات: بحسب هذا المبدأ هناك توزيع للصلاحيات بين رئيس السلطة المحلية واعضاؤها. فمجلس السلطة المحلية عبارة عن هيئة تشريعية يق سياسة السلطة وينتقد اعمال الرئيس وتكون جميع نشاطات الرئيس خاضعة لنطاق الميزانية التي يصادق عليها اعضاء مجلس السلطة.

3. مبدأ حكم الشعب : يحقق هذا المبدأ بواسطة الإنتخابات بحيث يستطيع سكان السلطة المحلية ادارة الشؤون العامة في مكان سكنهم. وتشجع الإنتخابات ايضاً على المشاركة وعلى الإنخراط السياسي لدى السكان.

4. مبدأ التعددية: يصوت السكان لقائمة مرشحين كذلك وجود قوائم في الانتخابات يعبر عن اراء ومصالح مختلفة. (تم ربط مميزات انتخابات السلطات المحلية بمبدأ التعددية – بجروت صيف 2015)